

## تقديم وتأخير جواب الشرط في ديوان خليفة التليسي

د. صلاح الدين علي جليبان  
قسم اللغة العربية - كلية التربية - يفرن  
جامعة الجبل الغربي

### ملخص:

يتناول هذا البحث قضية تقديم جواب الشرط على أداة الشرط، وفعل الشرط، حيث الأصل في التركيب الشرطي أن يبدأ بأداة الشرط ويليهما فعل الشرط، ثم جواب الشرط، وقد نجد خلاف ذلك - وبخاصة في الشعر - مما جعل النحاة يتناولون هذه القضية بالدراسة والتحليل، فمنهم من أجاز ذلك كالكوفيين ومنهم من منعه كالبصريين، وقمت بدراسة هذه الظاهرة في الشعر الليبي باعتباره لا يقل فصاحة عن غيره، واخترت شعر خليفة التليسي مجالاً للبحث، ووجدت أنه قد تقدمت أداة

الشرط، وفعل الشرط وتأخر الجواب في ثلاثة عشر ومائة موضعاً، وتقدم الجواب، أو (ما فيه معنى الجواب) - على رأي بعض النحاة الذين يمنعون تقديم جواب الشرط - في أربعة وثلاثين موضعاً، وكانت الأدوات نفسها التي وردت في المطابقة مع الرتبة الأصلية، والمخالفة، وهي على الترتيب: (إذا، وإن، ولو، ولولا، وكلما)، وورد أسلوب الشرط من دون أداة في موضع واحد ومما سبق نستنتج:

1- أن التليسي يميل إلى الرتبة الأصلية إلا فيما دعت الضرورة إليه كالأغراض البلاغية مثل الاهتمام والتشويق والعناية، أو مراعاة الوزن والقافية، وهي الأغراض التي أشار إليها النحاة من قبل، وبخاصة في الشعر؛ لأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، مما جعله يتبع الكوفيين في جواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط.

2- أنه يمكن الاستئناس بشعر خليفة التليسي في تناول بعض الظواهر النحوية لتمييز ألفاظه بالدقة والوضوح.

3- أنه يمكن أن يستفيد منه الدارسون كأمثلة من اللغة العربية المعاصرة البعيدة عن التعقيد والغموض بسبب أنها من واقع الحياة المعيش.

### مهاده نظري:

الشرط: كل حكم معلوم يتعلق بأمر يقع بوقوعه، وذلك الأمر كالعلامة له<sup>[1]</sup>، وهو عبارة عن ارتباط حدث بآخر ارتباطاً سببياً؛ ليكون أحدهما سبباً، والآخر

نتيجة له، وجزاء، وبذلك يتعلق الحدث الثاني بالأول، فيقع لوقوعه، ويمتتع لامتناعه، أو يمتتع لوجوده.

وقد تناول النحاة العرب مصطلحات عدة في دراستهم الجملة الشرطية، مثل: الجزاء، والمجازاة، والشرط، وفعل الشرط، وجوابه.

أمّا (الجزاء) فقد ورد عند سيبويه عنواناً للباب الذي درس فيه أدوات الشرط<sup>[2]</sup>، ويعنى عنده (الجزم) أي الأثر النحوي لأدوات الشرط.

ويتضح ذلك من خلال عرضه لبعض الأدوات، فمثلاً يقول: حول (إذا): "وسألته يقصد الخليل عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلة في (إذ)"<sup>[3]</sup> ففي قوله: (ما منعهم أن يجازوا بها) دليل على (أن) الجزائية تعني الجزم: إذ إن (إذا) لا تجزم الأفعال المضارعة، وعندما أراد أن يدل على جزائية (إذا) عند بعض الشعراء أورد أبياتاً بها أفعال مجزومة بعد (إذا)، ثم قال: فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد أن (إذا) غير جازمة<sup>[4]</sup> ولم يذكر أداة شرط غير جازمة مطلقاً عند عرضه لأدوات الجزاء<sup>[5]</sup>.

أمّا مصطلح (المجازاة) فقد ورد عند كل من عبد القاهر الجرجاني الذي جعل دراسة الجملة الشرطية تحت عنوان: (باب المجازاة)<sup>[6]</sup> وأبي بكر الزبيدي حيث جعل الجملة الشرطية تحت عنوان: (باب الشرط وهو باب المجازاة)<sup>[7]</sup>، والمبرد الذي جعلها تحت عنوان: (باب المجازاة وحروفها)<sup>[8]</sup>.

أمّا الزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، فيدرسونها تحت عنوان: (أدوات الشرط) أي أن مصطلح (الشرط) هو الذي يميز دراستهم لقضايا ذلك التركيب وأدواته المختلفة [9]، وهم يجعلون الفعل الأول (فعل الشرط) ؛ لتعليق الحكم عليه، ويسمى الثاني جواباً ؛ لأنه مترتب على الشرط، وجزاءً لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط<sup>[10]</sup>.

والتركيب الشرطي: يبدأ بأداة شرط، دون النظر إلى نوع الأداة من حيث الاسمية أو الحرفية، وسواء كانت جملة الجواب اسمية أو فعلية ؛ لأنه بدخول أداة الشرط على كل من الجملتين تصبحان بمثابة الجملة الواحدة كالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، فكما لا ينفصل المبتدأ عن الخبر ولايستقل بمعناه، فكذلك الشرط لا يتحقق معناه إلا بذكر الجزاء.

وقد يقع التركيب الشرطي خبراً للمبتدأ إذا كان المبتدأ اسم شرط جازماً<sup>[11]</sup> وهو رأي الفارسي<sup>[12]</sup> والزمخشري<sup>[13]</sup> وابن يعيش<sup>[14]</sup>، وقد أشار بعض النحاة المتأخرين إلى ذلك<sup>[15]</sup> نقلاً عن أبي علي الفارسي قوله: " وفي نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وبشر إن تعطه يشكر عمرو، فزيد ابتداء، وقولك ؛ (إن تكرمه يكرمك) جملة في موضع خبر، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ، والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر"<sup>[16]</sup>.

وأدوات الشرط على قسمين: أدوات شرط جازمة وأدوات شرط غير جازمة.

وأدوات الشرط الجازمة هي: إن، ومن، ومهما، وكيفما، وأنى، وإذ ما، وما، وحيث، ومتى، وأيان، وأي، وأين، وأينما.

ومن أدوات الشرط غير الجازمة: إذا، ولو، ولولا، وكلما<sup>[17]</sup>.

والأصل في التركيب الشرطي أن تتقدم أداة الشرط ويليهما جملة الشرط ثم جملة الجواب، وقد نجد خلاف ذلك، أي قد يتقدم جواب الشرط على أداة الشرط، وفعل الشرط، كقول التليسي:

أَدْنُو إِلَيْكَ إِذَا الْمَوَاقِدُ أُخْمِدَتْ      بَحْنِينَ مَلْهُوفٍ وَلَوْعَةَ فَاقِدٍ<sup>[18]</sup>

وأصل التركيب الشرطي: إذا المواقد أخدمت أدنو إليك.

واختلف النحاة حول جملة الجواب المتقدمة على أداة الشرط، هل هي جملة جواب الشرط في اللفظ والمعنى، أو هي دليل عليه من حيث المعنى فقط؛ وسبب ذلك أنهم يشترطون أن تتقدم الأداة على الجمل الداخلة عليها، فلا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها، وألا يعمل ما بعدها فيما قبلها<sup>[19]</sup>.

وقد ذكر ابن يعيش أن الجزاء لا يتقدم على أداته، فلا تقول: (آتك إن أتيني)، بالجزم على الجواب؛ لأنَّ الجزاء لا يتقدم على الشرط، ويجوز أن ترفع فتقول: آتيك إن أتيتني<sup>[20]</sup>.

ويرى البصريون أن ما تقدم على أداة الشرط دليل على الجواب وليس الجواب نفسه<sup>[21]</sup> قال ابن جني: "قولك أقوم في أقوم إن قمت ليس جواباً للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي: إن قمت قمت، ودلت أقوم على قمت<sup>[22]</sup> فإذا تقدم

على الأداة والشرط ما يشبه الجواب في المعنى، فالجواب محذوف وهو دليل عليه، وهذا ما أيده ابن يعيش بقوله: " والجواب محذوف وليس ما تقدم بجواب، ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإن كان جملة اسمية لزمته الفاء " [23].

والكوفيون يرون خلاف ذلك فما تقدم على الأداة هو الجواب نفسه في اللفظ والمعنى، فلم يعد يحتاج إلى الجزم أو الاقتران بالفاء [24]، كما يرون أن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على (إن) ففي قولك: (اضرب إن تضرب) أنه انجزم بالجوار، ويجب أن يكون مرفوعاً [25]. أمّا المبرد فيرى رأياً آخر وهو أنه لما تقدم الجواب على أداة الشرط فقد ضعف عمل أداة الشرط وأصبح قاصراً على الفعل فقط ولم تعد الأداة قادرة على جزم الجواب، وأصبحت جازمة لفعل الشرط فقط [26]، وفي رأيي أنه يمكن الجمع بين رأي البصريين ورأي الكوفيين على النحو التالي:

1- إذا كانت أداة الشرط جازمة فيجب أن تتقدم على كل من فعل الشرط والجواب وتعمل فيهما، قياساً على كل ما يعمل فيما بعده كعمل الفعل في الفاعل وعمل النواسخ فيما بعدها، ولا يجوز أن يتقدم عليها جواب الشرط وتكون هي عاملة فيه.

2- إذا كانت أداة الشرط غير جازمة يجوز أن يتقدم عليها الجواب بشرط أن لو تأخر عنها يكون التركيب سليماً من غير تقدير أو تأويل، أمّا إذا احتاج إلى التقدير والتأويل فهو ليس جواباً للشرط بل ما فيه معنى الشرط.

وفي الشعر قد يقدم الشاعر أو يؤخر بحسب رغبته لأنه يجوز له ما لا يجوز لغيره مما تفرضه عليه الضرورة الشعرية أو الاهتمام أو الوزن والقافية وغيرها. ويسمى الفعل الأول شرطاً، لأنه علامة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿فقد جاء أشرأطها﴾<sup>[27]</sup> [أي: علاماتها]، والأشراطُ في الآية جمع شَرَطٍ بفتحين لا جمع شَرَطٍ بسكون الراء لأن فَعَلًا لا يجمع على أفعال قياساً إلا في معتل الوسط كأثواب وأبيات<sup>[28]</sup>.

ويشترط في فعل الشرط<sup>[29]</sup> ألا يكون ماضياً، فلا يجوز: ((إن قام زيدٌ أُمسِ أقمُ معه)) أو يكون طلباً فلا يجوز ((إن قم))، ولا ((إن ليقم)) أو جامداً، فلا يجوز ((إن عسى) أو مقروناً بحرف تنفيس، فلا يجوز ((إن سوف يقم)) أو مقروناً بقَدْ، فلا يجوز ((إن قد قام زيد)) أو مقروناً بحرف نفي، فلا يجوز ((إن لمّا يقم))، ويستثنى لم، ولا ؛ فيجوز اقترانه بهما نحو قوله تعالى: ﴿وإن لم تفعلْ فما بلّغت رسالاتهُ﴾<sup>[30]</sup> ونحو قوله عزّ وجل: ﴿إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض﴾<sup>[31]</sup> وإذا كان جواب الشرط واحداً مما تقدم فيجب اقترانه بالفاء كأن يكون جملة اسمية، أو فعلية، فعلها طلبي، أو جامد، أو مسبوق بقَد أو بما أو لن أو السين أو سوف<sup>[32]</sup>.

وهذه الفاء زائدة للربط المحض الدال على التعليل، وليست للعطف أو غيره فهي لمجرد الربط بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما.

وقد تنوب (إذا) الفجائية عن الفاء ولهذا " لا يجتمعان لأن المعوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال إن يقيم زيد فإذا عمرو قائم " [33].

وقد يرد أسلوب الشرط من دون أداة وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله:  
" هذا باب الجزاء فيجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمن، أو عرض "، [34] ثم يقول: " وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب " [35].

وقد ورد التركيب الشرطي من دون (أداة الشرط) في موضع واحد بالديوان حيث جاء في قول التليسي:

لِلْقَلْبِ شَأْنٌ غَيْرُ شَأْنِكَ فِي الْهَوَى      سَلَّمَ لَهُ تَسَلَّمَ مِنَ الْأَكْدَارِ [36]

#### الجانب التطبيقي:

ويمكن دراسة أدوات الشرط الواردة في ديوان خليفة محمد التليسي على النحو التالي:

#### أولاً- المطابقة مع الرتبة الأصلية:

وقد وردت المطابقة مع الرتبة الأصلية أي (أداة الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط) في ثلاثة عشر ومائة موضع، تتوزعها خمس صور وفق أداة الشرط كما يلي:



- الصورة الأولى: (أداة الشرط (إذا) + جملة الشرط + جملة الجواب)

جاءت هذه الصورة في واحد وأربعين موضعاً بالديوان منها قول التليسي:

فَإِذَا مَدَدْتَ يَدًا إِلَى أَغْصَانِهَا جَادَتْ عَلَيْكَ بِكُلِّ حُلُوٍّ لَاهِبٍ [37]

ففي قوله: (فإذا مددت يداً إلى أغصانها جادت) استخدم الشاعر أداة الشرط

(إذا)، وهي ظرف للمستقبل مبينة على السكون في محل نصب على الظرفية [38]

وتتضمن معنى الشرط، فهي محتاجة إلى فعل الشرط تضاف إليه، وجواب للشرط

يكمل المعنى، وكثيراً ما يكون الفعل بعدها ماضياً، وهي من أدوات الشرط غير

الجازمة، ولا تعمل الجزم إلا في الشعر للضرورة، وجملة الشرط قوله: (مددت)

جملة فعلية فعلها ماضٍ، مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، (تاء

الفاعل) أما جملة الجواب قوله: (جادت) جملة فعلية فعلها ماضٍ أيضاً، (جاد) مبني

على الفتح لاتصاله بتاء التانيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر. وقدم الشاعر أداة

الشرط وفعل الشرط وأخر الجواب.

- الصورة الثانية: (أداة الشرط (إن) + جملة الشرط + جملة الجواب)

وردت هذه الصورة في أربعة وثلاثين موضعاً، منها قول التليسي:

إِنْ أَدْرَكْتَهَا لَوَثَّةٌ مِنْ كَرَمٍ يَصِيرُ مِنْهَا الصَّابُ شَهْدًا يَقْطُرُ [39]

أداة الشرط (إن) وفعل الشرط (أدرك) فعل ماضي مبني على الفتح لاتصاله

(بتاء التانيث الساكنة)، والجواب قوله: (يصير) فعل مضارع مرفوع بالضم

الظاهرة على آخره، وكان ينبغي أن يكون مجزوماً بأداة الجزم (إن) لأنه تصدر جملة الجواب والأداة جازمة، ولكن إذا اختلف زمن فعلي جملة الشرط وجملة الجواب بأن كان أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، يقدم الفعل الماضي ويكون في موضع جزم، ويؤخر المضارع، ويجوز فيه حينئذٍ الرفع والجرم<sup>[40]</sup>، وقد علل الجرجاني سبب رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط وذلك بأن الجزاء تابع للشرط فعندما لم يظهر الجزم في الشرط بقي الفعل المضارع على حاله<sup>[41]</sup>.

أمّا ابن عقيل فقد استحسّن الرفع والجرم بقوله: " إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفعهما كلاهما حسن " <sup>[42]</sup>.  
وقد قدم الشاعر أداة الشرط وفعل الشرط وأخر جواب الشرط في هذا الموضع أيضاً.

#### - الصورة الثالثة: (أداة الشرط (لو) + جملة الشرط + جملة الجواب)

وردت هذه الصورة في اثنين وثلاثين موضعاً، منها قول التليسي:

لَوْ اسْتَطَاعَتْ لَمَا أَبَقْتُ لَغَانِيَةَ      إِفَا يُغْنِي وَلَا صَبًا يُنَاجِيَهَا<sup>[43]</sup>

التركيب الشرطي: (لو استطاعت لما أبقت) فالأداة المستخدمة في هذا التركيب (لو)، وهو حرف شرط يفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، وتكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على موجبين، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على منفيين، وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على موجب وبعده منفي، أمّا إذا دخلت

على منفي بعده موجب فهي حرف امتناع لوجوب<sup>[44]</sup>، وفعل الشرط (استطاع) فعل ماضي: مبنى على الفتح لاتصاله بتاء التانيث الساكنة، أما جواب الشرط فهو الجملة المركبة من الفعل الماضي: (أبقى) المبني على الفتح المقدر على الألف المحذوف لاتصاله بتاء التانيث الساكنة وفاعله ضمير مستتر، ففعل الشرط (استطاع) ماض مثبت وجواب الشرط ماض منفي بلم (أبقى)، ولذلك ف (لو) في هذا الموضع حرف وجوب لامتناع ؛ لأنَّ النفي جاء بعد الإيجاب في البيت، وقدم الشاعر في هذا التركيب أداة الشرط وفعل الشرط وأخرَّ الجواب.

#### - الصورة الرابعة: (أداة الشرط (لولا) + جملة الشرط + جملة الجواب)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها قول النليسي:

لَوْلَا هَوَاهَا لَمَا أَبْدَعْتُ قَافِيَةً      وَلَا نَظَمْتُ مِنَ الْأَشْعَارِ سَامِيهَا<sup>[45]</sup>

فالتركيب الشرطي: (لولا هواها لما أبدعت قافية) يتألف من الأداة: (لولا) وهي حرف شرط تدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب، وإن كانت إحداهما منفية والأخرى موجبة فهي حرف امتناع لامتناع<sup>[46]</sup>.

أمَّا جواب (لولا) فيكون ماضياً مثبتاً مقروناً باللام، أو منفيّاً ب (ما)

وقد يخلو المثبت من اللام للضرورة، وأحياناً يقترن باللام المنفي ب (ما) كذلك [47].

ونلاحظ أن ما وقع بعد (لولا) في هذا الموضع (اسم) وليس فعلاً ماضياً أو مضارعاً كأدوات السابقة، وهذا الاسم (هواها) ويعرب مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره (موجود) أو نحوه باتفاق أكثر النحاة، إلا أن الكوفيين يرون أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مقدر نابت (لا) منابه [48].

أما الجواب فقد جاء جملة فعلية متصدرة بفعل ماض (أبدع) منفي ب (ما) مقترنة باللام وتأخر الجواب عن كل من أداة الشرط وفعل الشرط.

#### - الصورة الخامسة: (أداة الشرط (كلما) + جملة الشرط + جملة الجواب)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع بالديوان منها قول التليسي:

كُلَّمَا عَبَّ ظَمِيٌّ مِنْ سَنَاها طَالَعَتْهُ آفَاقُهَا بِالتَّجَدُّدِ [49].

يتكون التركيب الشرطي: (كُلَّمَا عَبَّ ظَمِيٌّ... طَالَعَتْهُ) من أداة الشرط:

(كلما) وهي تتكون من (كل)، ومن (ما)، وتتضمن معنى الشرط، وتفيد التكرار، أي تكرار الجواب لتكرار الشرط. [50] ويليهما فعل الشرط (عبَّ) وهو فعل ماض مبني على الفتح؛ لأنه لم يتصل به شيء، وجواب الشرط قوله (طَالَعَتْهُ) الذي يتركب من الفعل الماضي (طالع) والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي) و (الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وأداة الشرط (كلما) هنا أفادت تكرار

الجواب لتكرار الشرط وطابق هذا التركيب الرتبة الأصلية بتقديم أداة الشرط وفعل الشرط على الجواب.

و نلاحظ أن أكثر مواضع هذا النمط كانت أداة الشرط المستخدمة فيها (إذا) فقد وردت في واحد وأربعين موضعاً وتليها أداة الشرط (إن) فقد وردت في أربعة وثلاثين موضعاً وتليها (لو) فقد بلغت اثنين وثلاثين موضعاً أمّا (لولا) و(كلما) فلم ترد كل منهما إلا في ثلاثة مواضع فقط بالديوان.

### ثانياً-المخالفة مع الرتبة الأصلية.

وردت هذه المخالفة في أربعة وثلاثين موضعاً، تتوزعها خمس صور وفق أداة الشرط، على النحو التالي:

#### الصورة الأولى:

جواب الشرط أو (ما فيه معنى الجواب) + أداة الشرط (إذا) + جملة الشرط

وقد وردت هذه الصورة في ستة عشر موضعاً في ديوان التليسي منها قوله:

أَدْنُو إِلَيْكَ إِذَا الْمَوَاقِدُ أَخْمَدَتْ بِحَنِينٍ مَلْهُوفٍ وَلَوْعَةٍ فَاقَدِ [51]

نلاحظ أنه قد تقدم الجواب أو (ما فيه معنى الجواب) وهو قوله: (أدنو إليك) على أداة الشرط (إذا) وجملة الشرط (المواقدُ أخمدت)، ونلاحظ أن ما تقدم على أداة الشرط يصلح لأن يكون جواباً للشرط من دون تقدير أو تأويل أو حذف فأصل التركيب الشرطي في هذا الموضع: (إذا المواقدُ أخمدت أدنو إليك).

فالشاعر يعلق هنا دنوه من المخاطب بإخماد المواقف كما هو واضح من معنى البيت. وتقدم الاسم: (المواقف) على الفعل (أخمد) في هذا الموضع بعد أداة الشرط (إذا)، واختلف النحاة حول هذه القضية، فقد ذكر المرادي: "أنَّ (إذا) لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، فالظاهر نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾<sup>[52]</sup>، والمقَدَّر كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>[53]</sup>، ولا يجوز غير ذلك هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه<sup>[54]</sup>، ويذكر المرادي بعد ذلك أن سيبويه جَوَزَ الابتداء بعد أدوات الشرط إذا كان خبر الاسم الذي يلي أداة الشرط فعلاً نقلاً عن السُّهيلي<sup>[55]</sup>.

وسيبويه لا يوجب توالي الفعل ل (إذا) الشرطية بل يفضل أن تعد الجملة التي تليها اسمية، بدلاً من أن تكون فعلية بتقدير فعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعد الاسم المقدم، ويفهم ذلك من قوله: (فالنصب عربي كثير والرفع أجود)<sup>[56]</sup>، وإليه ذهب ابن مالك والأخفش فقد جاء عن ابن مالك معبراً عن رأى الأخفش قوله: "وتضاف أي إذا المتضمنة معنى الشرط أبداً إلى جملة مصدره بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش"<sup>[57]</sup> أما ابن الأنباري فإنه يرفض أن يرفع الاسم بعد (إذا) الشرطية على الابتداء<sup>[58]</sup> وقد نحا نحوه الأزهري في شرح التصريح<sup>[59]</sup>.

وفي رأبي أنه إذا جاء بعد أداة الشرط (اسم) فيرفع على الابتداء والجملة الفعلية بعده في محل رفع خبر عنه، ولا داعي لتقدير فعل قبله ويعرب فاعلاً ؛ لأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير.

ففي قوله: (إذا المواقِدُ أُخْمِدَتْ) في الموضع السابق تعرب (المواقِدُ) نائب فاعل لفعل محذوف تقديره: (أُخْمِدَ) والأصل: (إذا أُخْمِدَتْ المواقِدُ أُخْمِدَتْ) فالفعل المحذوف يفسره الفعل الواقع بعد الاسم، والفعل (أُخْمِدَ) بعده فعل ماضٍ مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) العائد على (المواقِد) وهذا ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس<sup>[60]</sup> وابن هشام<sup>[61]</sup>.

وقد خالف التليسي في هذا الموضع الرتبة الأصلية بتقديم الجواب على أداة الشرط وفعل الشرط.

### الصورة الثانية:

جواب الشرط أو (ما فيه معنى الجواب) + أداة الشرط (إن) + جملة الشرط  
وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً، منها قول التليسي:

لَا تَطْمَعِي إِنْ بَدَتْ عَصْمَاءُ رَائِعَةً فِي أَنْ تَطُولَ بِكَ الْأَوْقَاتُ فِي دَارِي<sup>[62]</sup>

فقد تقدم جواب الشرط، أو (ما فيه معنى الجواب)، وهو قوله: (لا تطمعي) وهي جملة فعلية فعلها مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف النون، وبياء المخاطبة فاعل ونلاحظ عدم اقترانه بالفاء لجواز ذلك<sup>[63]</sup> على حرف الشرط (إن) وفعل الشرط: (بدا) وهو فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لاتصاله بـ (تاء) التانيث الساكنة فهو في محل جزم<sup>[64]</sup>؛ لأنَّ أداة الشرط (إن) جازمة لفعل الشرط، وجواب الشرط وقد خالف الرتبة الأصلية فأصل التركيب الشرطي: (إِنْ بَدَتْ عَصْمَاءُ رَائِعَةً فَلَا تَطْمَعِي).

### الصورة الثالثة:

جواب الشرط، أو (ما فيه معنى الجواب) + أداة الشرط (لو) + جملة الشرط

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع فقط منها قول التليسي:

لا النور يخرقُها، ولا اشعاعاً      تَبْدُو وَلَوْ كَانَتْ وَرَاءَ سَحَابٍ [65]

فقد تقدم جواب الشرط، أو (ما فيه معنى الجواب)، وهي جملة (تبدو) على أداة الشرط: (لو)، وجملة الشرط (كانت وراء سحاب)، وأصل التركيب: (ولو كانت وراء سحاب تبدو)، أي: (تظهر)، ولو أخرجنا جواب الشرط، أو (ما فيه معنى الجواب) على أداة الشرط، وجملة الشرط لا يحتاج إلى تقدير، أو حذف.

ففي المواضع السابقة نجد أن جواب الشرط أو (ما فيه معنى الجواب) تقدم على أداة الشرط وفعل الشرط، وهو مذهب الكوفيين. أما البصريون فيرون عدم تقديم جواب الشرط على الأداة، وذلك كما جاء في قول السيوطي: "قال البصريون: ولا الجواب أيضاً، لايجوز تقديمه على الأداة؛ لأنه ثانٍ أبداً على الأول متوقف عليه، وقال الأخفش: يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضياً كان أو مضارعاً نحو: قمت إن قمت، وأقوم إن قمت" [66] فما سبق يتبين أن التليسي وافق الكوفيين والأخفش الذين جوّزوا تقديم الجواب على أداة الشرط وفي رأيي أن هذا هو الأصوب؛ لأنّ أداة الشرط غير جازمة فلم تعمل في جواب الشرط فيجوز تقديمه عندما لا يحتاج إلى تقدير أو تأويل، أو حذف.



#### الصورة الرابعة:

جواب الشرط، أو (ما فيه معنى الجواب) + أداة الشرط (لولا) + جملة الشرط

وردت هذه الصورة في موضعين في الديوان جاء أحدهما في قوله:

تِلْكَ الْحَضَارَةُ مَا زَهَتْ لَوْلَا مَنَابِعُ وَحِيهِنَّ<sup>[67]</sup>

فأصل التركيب الشرطي: (لولا منابع وحيهنة ما زهت تلك الحضارة) أو (لولا منابع وحيهنة تلك الحضارة ما زهت) ف (لولا) أداة شرط غير جازمة تختص بالجملة الاسمية، والاسم المرفوع بعدها، يعرب مبتدأ، خبره محذوف وجوباً؛ لأنه معلوم بمقتضى معناها<sup>[68]</sup> ففي قوله: (لولا منابع وحيهنة) تعرب (منابع) مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محذوف وجوباً تقديره: (موجود). أمّا جواب الشرط المتقدم (ما زهت) فهو جملة فعلية مركبة من الفعل الماضي (زهت) والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) مسبوق ب (ما) النافية، وقد جاء هذا الموضع مخالفاً للرتبة الأصلية بتقدم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط.

#### الصورة الخامسة:

جواب الشرط، أو (ما فيه معنى الجواب) + أداة الشرط (كلما) + جملة الشرط

وردت هذه الصورة في موضعين فقط بالديوان منها قوله:

يَزِيدُ عُمْرُكَ عِنْدِي كُلَّمَا ضَبَطْتُ دَقَّاتُ إِيقَاعِهِ أَنْغَامَ أُوتَارِي<sup>[69]</sup>

استخدم الشاعر أداة الشرط: (كلما)، التي تفيد التكرار، أي تكرر الجواب لتكرار الشرط، فيريد الشاعر أن يعبر على أنه (كلما ضبطت دقات إيقاعه أنغام

أوتاره يزيد عمرها عنده) فيتكرر الجواب كلما تكرر الشرط، وفعل الشرط هو (ضبط) وجواب الشرط المقدم أو (ما فيه معنى الجواب) قوله: (يزيدُ عمرُك عندي) الواقع جملة فعلية التي يتصدرها الفعل المضارع (يزيدُ).

ونلاحظ أن الشاعر قد وافق الكوفيين في تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط، في هذه الصورة أيضاً كما في الصور السابقة لجواز ذلك، ونلاحظ أيضاً أن أكثر مواضع هذا النمط كانت أداة الشرط المستخدمة فيها (إذا) فقد بلغت ستة عشر موضعاً، يليها المواضع التي وردت فيها أداة الشرط (إن) فبلغت أحد عشر موضعاً، وتليها (لو) التي وردت في ثلاثة مواضع أما (لولا، وكلما) فلم ترد كل منهما إلا في موضعين فقط بالديوان، وهو الترتيب نفسه الذي جاءت عليه في النمط الأول، وهو المطابقة مع الرتبة الأصلية.

### ثالثاً- أسلوب الشرط من دون أداة:

ورد هذا النمط في موضع واحد جاء على الصورة التالية:

جملة طلبية (فعلها أمر) + فعل مضارع مجزوم، وذلك في قول التليسي:

لَلْقَلْبِ شَأْنٌ غَيْرُ شَأْنِكَ فِي الْهَوَى سَلَّمَ لَهُ تَسَلَّمَ مِنَ الْأَكْدَارِ [70]

فقوله: (سَلَّمَ لَهُ تَسَلَّمَ مِنَ الْأَكْدَارِ)، تركيب شرطي يتألف من جملة الشرط: (سَلَّمَ لَهُ) جملة فعلية طلبية، فعلها أمر (سَلَّمَ) مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، وجملة الجواب، وهي جملة فعلية:

(تَسَلَّمَ من الأكدار) فعلها مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، فما يقصده الشاعر من هذا التركيب هو أن السلامة من الأكدار متعلقة بالتسليم للقلب، ومتوقفة عليه، فهذا دليل على أن الجملة الثانية جاءت جواباً للجملة الأولى.

فالفعل الواقع جواباً للطلب مضارع مجزوم بالسكون: (تَسَلَّمَ)، وقد اختلف النحاة في عامل الجزم في الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب، فالخليل يرى أن الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام الأداة، أما سيبويه فيرى أن الجازم هو (إن) الشرطية المقدرة<sup>[71]</sup> وأصل الكلام في هذا الموضع: إن تسلم له تسلم من الأكدار. ويعد هذا الموضع مطابقاً للرتبة الأصلية بتقديم فعل الشرط على جواب الشرط وإن كان دون أداة، ومن هنا يتبين أن التليسي قد سار على ما نصَّ عليه النحاة في هذا الموضع من جواز جزم فعل الشرط، وجواب الشرط حتى دون أداة الشرط.

### ومما سبق نستنتج:

1- إنَّ أغلب المواضع التي ورد فيها أسلوب الشرط كانت مطابقة للرتبة الأصلية حيث بلغت ثلاثة عشر ومائة موضع، بينما المواضع التي كان أسلوب الشرط فيها مخالفاً للرتبة الأصلية لم تتجاوز أربعة وثلاثين موضعاً، وهذا دليل على أن التليسي يميل إلى الرتبة الأصلية إلا فيما دعت الضرورة إليه كالأغراض البلاغية مثل: الاهتمام، والتشويق، والعناية، أو مراعاة الوزن والقافية.

- 2- لم يردّ من أدوات الشرط بالديوان إلاّ: (إذا، وإن، ولو، ولولا، وكلما) وكان هذا في كل من المواضع المطابقة للرتبة الأصلية والمواضع المخالفة لها، وبالترتيب نفسه.
- 3- ورد أسلوب الشرط بدون أداة في موضع واحد بالديوان.
- 4- إذا اعتبرنا أنّ ما تقدم على أداة الشرط وجملة الشرط هو جواب الشرط؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير أو تأويل أو حذف فقد ورد في عشرين موضعاً من مواضع المخالفة للرتبة الأصلية وعلى هذا يكون ما ورد مقدماً على أداة الشرط وليس جواباً للشرط (بل فيه معنى الشرط)، قد ورد في الأربعة عشر موضعاً الأخرى من مواضع المخالفة للرتبة الأصلية.
- 5- عدم تقييد الشاعر بمواضع اقتران جواب الشرط بالفاء عند تقديم الجواب على أداة الشرط لجواز ذلك عند النحاة<sup>[72]</sup>.
- 6- يعد شعر خليفة محمد التليسي مطابقاً لقواعد اللغة العربية، ويمكن الاستئناس به في تناول بعض الظواهر النحوية لتمييز ألفاظه بالدقة، والوضوح، والجزالة، ومطابقة تراكيبه لما نصّ عليه النحاة.
- 7- يمكن أن يستفيد منه الدارسون، والباحثون كأمتلة من اللغة العربية المعاصرة البعيدة عن التعقيد، والغموض بسبب أنّها من واقع الحياة المعيش.

8- إن الشاعر الليبي لا يقل مستواه عن غير من الشعراء في باقي الأقطار العربية، من حيث ملكته الشعرية، ورصيده اللغوي، ومستواه الثقافي، واختياره للألفاظ، وتصويره الشعري.

### هوامش البحث:

- (1) انظر: لسان العرب، لابن منظور: مادة (شرط)، ج 7 ص 329.
- (2) انظر: الكتاب، لسيبويه، ج 3 ص 56.
- (3) المصدر السابق، ج 3 ص 60.
- (4) انظر: المصدر السابق، ج 3 ص 58.
- (5) انظر: المصدر نفسه.
- (6) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ج 2 ص 1036.
- (7) انظر: الواضح في علوم العربية، للزبيدي، ص 94.
- (8) انظر: المقتضب، للميرد، ج 2 ص 46 74.
- (9) انظر: المفصل، للزمخشري ص 320، والمقرب، لابن عصفور، ج 1 ص 277.
- (10) انظر: شرح التصريح، للأزهري، ج 2 ص 248.
- (11) انظر: مغنى اللبيب، لابن هشام، ج 4 ص 425.
- (12) انظر: الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، ص 47.
- (13) انظر: المفصل، للزمخشري، ص 24.
- (14) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ج 1 ص 87.

- (15) انظر: التراكيب الإسنادية، الجمل: (الظرفية الوصفية الشرطية)، تأليف: علي أبو المكارم، ص143.
- (16) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ص 47.
- (17) انظر: شرح جمل الزجاجي، ج2 ص 195.
- (18) الديوان ص 56.
- (19) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمان أبي بكر السيوطي، ج 2 ص 60.
- (20) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ج 9 ص 7.
- (21) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، ج4 ص332، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 4 ص 15.
- (22) الخصائص، لابن جني، ج2 ص 389.
- (23) شرح المفصل، لابن يعيش، ج9 ص 7.
- (24) انظر: شرح الكافية، لابن الحاجب (رضي الدين محمد بن حسن)، ج2 ص 257.
- (25) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ج2 ص623.
- (26) انظر: الكامل، للمبرد، ج1 ص78.
- (27) سورة محمد من الآية (18).
- (28) انظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص 338.
- (29) انظر: المصدر السابق، ص340.
- (30) سورة المائدة من الآية (69).
- (31) سورة الأنفال من الآية (74).

- (32) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام ص92، وشرح شذور الذهب، للمؤلف نفسه ص 341.
- (33) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، ج 2 ص 556.
- (34) الكتاب، لسيبويه، ج3 ص 93.
- (35) المصدر السابق، ج3 ص94.
- (36) الديوان ص 48.
- (37) الديوان ص83.
- (38) انظر: الجنى الذاني في حروف المعاني، للمرادي، ص367.
- (39) الديوان ص 127، واللُّوثةُ: مَسُّ الجُنُونِ (انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (لوث))، ج1 ص180، والصاب: عصارة شجر مر (انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (صوب))، ج1 ص112.
- (40) انظر: المقرب، لابن عصفور، ج 1 ص 275.
- (41) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ج 2 ص 1046.
- (42) شرح ابن عقيل، ج 2 ص 373.
- (43) الديوان ص74، والصبُّ من الصبابة وهي رِقَّةُ الهوى والشوق، انظر: تاج العروس مادة (صيب)، ج2 ص136.
- (44) انظر: الكتاب، لسيبويه، ج 4 ص 224.
- (45) الديوان ص 77.
- (46) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ص137.
- (47) انظر: الجنى الذاني في حروف المعاني، للمرادي ص 597.
- (48) انظر: المصدر نفسه.

- (49) الديوان ص 94، والسَّنَا: ضَوْءُ البرق:(انظر: تاج العروس مادة (سنا)، ج19 ص 49
- (50) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ج1 ص 225.
- (51) الديوان ص 56.
- (52) سورة النصر الآية (1).
- (53) سورة الانشقاق الآية(1).
- (54) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ص368.
- (55) انظر: المصدر نفسه.
- (56) الكتاب، لسيبويه، ج 1 ص 82.
- (57) شرح التسهيل، لابن مالك، ص 94.
- (58) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ج2 ص361.
- (59) انظر: شرح التصريح، للأزهري، ج 2 ص 40.
- (60) انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ص185.
- (61) انظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام ص198، وشرح قطر الندى وبل الصدى، للمؤلف نفسه ص 145.
- (62) الديوان ص67، والعصماء: ما كانت سوداء أو حمراء من الضباء وفي ذراعيها بياض، انظر: تاج العروس مادة (عصم)، ج 4 ص152.
- (63) انظر: ص 4 من هذا البحث.
- (64) انظر: المقرب، لابن عصفور، ج 1 ص 274.
- (65) الديوان ص 153.
- (66) همع الهوامع، للسيوطي، ج4 ص 333.



- (67) الديوان ص 175، والوحي: الإلهام والكلام الخفي (انظر: اللسان مادة (وحي)، ج 16 ص 200.
- (68) انظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ج 2 ص 442.
- (69) الديوان ص 68.
- (70) الديوان ص 48، والأكدار جمع (كدر) وهو ضدُّ الصَّفْو: (انظر: تاج العروس، للزبيري مادة (كدر)، ج 7 ص 437.
- (71) انظر: الكتاب، لسبيويه، ج 3 ص 94، والمقتضب، للمبرد، ج 2 ص 82، والمقرب، لابن عصفور، ج 1 ص 272.
- (72) انظر: شرح الكافية، لابن الحاجب (رضي الدين محمد بن حسن)، ج 2 ص 257.